

التحليل الاقتصادي للوضع الراهن والتوقعات المستقبلية لكمية إنتاج وواردات القمح في ليبيا للسنوات

(2030 - 2025 - 2020)

* د. إلهام جمعة البقي ** أ. فتحة علي اسبيقة

■ الملخص

يعد محصول القمح من أهم محاصيل الحبوب لاعتماد غالبية الدول النامية عليه في غذائها، وتعتبر ليبيا من الدول المستوردة للقمح مما يمثل عبئاً على الميزان التجاري وخطط التنمية الزراعية في ليبيا. وقد تناولت هذه الدراسة إلقاء الضوء على الوضع الراهن لمحصول القمح في ليبيا، بالإضافة إلى دراسة تطور كمية وقيمة الواردات من القمح خلال الفترة 2000 - 2014، وأخيراً تقدير العوامل الاقتصادية المؤثرة على كمية واردات القمح في ليبيا والتوقع المستقبلي لواردات القمح وكمية الإنتاج منه. وأوضحت النتائج بأن الكميات المستهلكة تتأثر كثيراً بالتغيرات الحادثة في أعداد السكان، فعلى الرغم من زيادة الإنتاج المحلي للقمح، إلا إن الزيادة السريعة في عدد السكان أدت إلى زيادة الاستهلاك المحلي منه بمعدلات أعلى بكثير من معدلات نمو الإنتاج المحلي، وبالتالي سوف تزداد كمية الواردات لتغطية الطلب المتزايد وهذا أدى إلى تزايد الفجوة. كما أوضحت النتائج أن أهم العوامل المؤثرة على كمية واردات القمح في الفترة 2000 - 2014 هما (سعر الاستيراد وعدد السكان)، حيث إن زيادة سعر الاستيراد بنسبة 1% سوف يؤدي إلى انخفاض الكميات المستوردة بنسبة 0.10%. في حين إن معامل متغير السكان إذا زاد بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة كمية واردات القمح بنسبة 16.98%. من المتوقع ازدياد إنتاج القمح في المستقبل إلا إن هذه الزيادة طفيفة جداً مقارنة بالزيادة في كمية واردات القمح والتي سوف ترتفع بشكل كبير بسبب الزيادة السريعة في عدد السكان وبالتالي

*عضوهيئة تدريس كلية الزراعة جامعة طرابلس ليبيا
**عضوهيئة تدريس كلية الزراعة جامعة طرابلس ليبيا

إلى زيادة الاستهلاك المحلي للقمح بمعدلات أعلى بكثير من معدلات نمو الإنتاج المحلي، وهذا بدوره أدى إلى تزايد الفجوة الغذائية للقمح مما يجعل الدولة تلجأ للاستيراد من الخارج طالما هناك تزايد في الاستهلاك والسكان. لهذا نوصي بالتوسع الأفقي ورفع إنتاجية الهكتار وذلك بزراعة أصناف ذات جودة عالية، ووضع مجموعة من السياسات الملائمة لتقليل الفاقد ودعم الأسعار.

● **الكلمات الدالة:** الوضع الراهن، تطور الواردات، العوامل المؤثرة، التوقعات المستقبلية، محصول القمح، ليبيا.

■ المقدمة

تعتبر مشكلة الغذاء من أهم المشاكل التي تواجه العالم، ويتعاضد دور الزراعة في الوقت الحالي لأن قضية الغذاء تعد من أهم القضايا الاستراتيجية الحيوية ذات الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية في معظم دول العالم النامي نظرا للزيادة السكانية المضطردة والتي فاقت الزيادة في إنتاج السلع الغذائية الرئيسية مما أدى إلى اتساع حجم الفجوة الغذائية، وتراجع معدلات الاكتفاء الذاتي لمعظم السلع الغذائية عامة، وانخفاض متوسط نصيب الفرد منها مما أدى للجوء للاستيراد من الخارج لسد العجز وتحمل أعباء فاتورة الواردات وخاصة في ظل الارتفاع المستمر في الأسعار. إن القطاع الزراعي في ليبيا يحظى بمكانة بالغة الأهمية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة في الاقتصاد الوطني، من حيث كونه مصدرا رئيسيا لتوفير الغذاء للسكان، ولذلك تواجه الجهود لتنمية قطاع الزراعة ضمن خطط وبرامج وسياسات التنمية، ويعتبر محصول القمح من أهم محاصيل الحبوب وذلك لاعتماد غالبية الدول النامية عليه في غذائها. فضلا عن أن محصول القمح يلعب دورا استراتيجيا في سياسات بعض الدول الكبرى التي تمارس ضغوطا على دول أخرى غير منتجة له بغرض فرض سيطرتها عليها، ولذلك فإن غالبية الدول النامية تسعى لتأمين الاكتفاء الذاتي من هذا المحصول الهام. وبما أن ليبيا واحدة من تلك الدول النامية فإن محصولي القمح والشعير يعتبران من أهم محاصيل الحبوب الغذائية لغالبية أفراد المجتمع الليبي، لذا فإن العمل على تحقيق معدلات مرتفعة من الاكتفاء الذاتي منهما يعد خطوة هامة في تحقيق الأمن الغذائي للمجتمع الليبي (بوزيد، 2012).

واهتمت ليبيا بمحصول القمح من حيث الإنتاج والإنتاجية وذلك لما له من أهمية بالغة كمصدر رئيسي للغذاء، لذا تقوم الدولة باستيراده لسد الاحتياجات الغذائية منه، وهذا أدى إلى تضاعف كمية الواردات من القمح من 427 ألف طن عام 2000 إلى 2.16 مليون طن عام 2014 بزيادة أربعة أضعاف تقدر بنحو 284 مليون دينار ليبي كمتوسط الفترة 2000 - 2014 مما يمثل عبئا على الموازنة العامة للدولة وتزيد من عجز الميزان التجاري وبخاصة الميزان التجاري الزراعي (احميدة وآخرون، 2017). يمكننا القول إن سبب الاعتماد المتزايد على المصادر الخارجية يرجع إلى انخفاض مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي للفرد الواحد. وقد أدى ذلك إلى نقص في توازن الغذاء أي عجز غذائي، حيث إنه بلغت قيمة واردات ليبيا من الحبوب نحو 811738 ألف دينار عام 2014 أي ما يعادل 25.5 % من قيمة الواردات الزراعية (مصلحة الإحصاء والتعداد، 2016).

■ المواد وطرق البحث

نتيجة للطلب المتزايد على محصول القمح باعتباره مصدر غذاء أساسي للإنسان أدى إلى خلق مشكلة عدم التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، مما أدى إلى تدخل الدولة بشكل مباشر لتحسين الإنتاج المحلي من القمح وزيادة معدل الاكتفاء الذاتي وتقليل حجم الفجوة منه، إلا إن الكميات المستهلكة لاتزال متجهة نحو الزيادة عاما تلو الآخر، وبمستويات أعلى من الإنتاج المحلي بسبب الزيادة في عدد السكان، الأمر الذي أدى إلى زيادة الفجوة الغذائية للقمح، وعلى الرغم من الجهود المبذولة لزيادة الإنتاج المحلي منه، إلا إن نسبة الاكتفاء الذاتي منه مازالت دون المستوى المطلوب، مما أدى للجوء الدولة للاستيراد لتغطية الطلب المتزايد، وهذا يزيد العبء على الميزان التجاري الزراعي. لذا وجدنا من الأهمية دراسة هذا الموضوع وإيجاد الحلول والمقترحات المناسبة. حاولنا في هذه الورقة دراسة الوضع الحالي لمحصول القمح في ليبيا، وذلك بدراسة تطور كل المتغيرات الاقتصادية المتعلقة به، بالإضافة إلى دراسة تطور كمية وقيمة الواردات من القمح خلال الفترة 2000 - 2014، وأخيرا تقدير العوامل الاقتصادية المؤثرة على كمية واردات القمح في ليبيا والتوقع المستقبلي لواردات القمح وكمية الإنتاج منه.

اعتمدت الدراسة على الأسلوب الوصفي لتوضيح الوضع الحالي لمحصول القمح، والتحليل الكمي عن طريق معادلات الاتجاه الزمني العام لإظهار العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية المتعلقة بمحصول القمح مع الزمن مستخدماً برنامج Eviews 6، بحيث تكون المعادلة على الصورة التالية:

$$\hat{y} = \hat{a} + \hat{b}x$$

حيث: \hat{a} جزء من المحور الرأسى، \hat{b} ميل خط الاتجاه، \hat{y} قيمة اتجاهية الظاهرة، x الزمن. بالإضافة إلى استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتقدير العوامل المؤثرة على كمية واردات القمح للوصول إلى المعادلة التالية:

$$Y_i = \beta_0 + \beta_1 X_{i1} + \beta_2 X_{i2} + \dots + \beta_k X_{ik} + \varepsilon_i$$

$$.i = 1, 2, 3, \dots, \dots n$$

حيث: Y المتغير التابع (كمية إنتاج القمح)، X المتغيرات المستقلة، $(\beta_0, \beta_1, \beta_2, \dots, \beta_k)$ معاملات الانحدار السريع، ε_i خطأ عشوائي للمشاهدة. وأخيراً التوقع المستقبلي لواردات القمح وحجم الإنتاج المحلي منه في السنوات 2020، 2025، 2030 باستخدام السلاسل الزمنية.

استندت الدراسة على البيانات المنشورة وغير المنشورة من الكتاب السنوي الإحصائي الصادر من الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، وبيانات منظمة الاغذية والزراعة (FAO)، والهيئة العامة للزراعة والثروة الحيوانية ومصصلحة الإحصاء والتعداد وبعض الابحاث السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

■ النتائج والمناقشة

1 - تطور بعض المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بمحصول القمح في ليبيا

البيانات المدونة بالجدول (1) تبين أن كمية الإنتاج المحلي للقمح أخذت أتجاها عاما متزايدا بمقدار سنوي بلغ 7.14 ألف طن كما مبين بالمعادلة (1) بالجدول (3). حيث سجلت أعلى كميات له خلال الفترة 2010 - 2014، وبلغت 200 ألف طن في حين سجلت أدنى كمية للإنتاج في الفترة 2005 - 2007 وهي نفس الكمية في هذه

الأعوام وبلغت 104 ألف طن وهذا الانخفاض يرجع إلى نقص التمويل المالي الكافي لشراء المبيدات والأسمدة، مع انقطاع التيار الكهربائي المتكرر، وارتفاع تكلفة الحصاد وأسعار المستلزمات الزراعية. بالنسبة للمساحات المزروعة بالقمح فقد أخذت في التذبذب بين الزيادة والنقصان في الفترة (2000 - 2014)، وتراوح بين حد أعلى بلغ 256.62 ألف هكتار عام 2014 وحد أدنى بلغ 132 ألف هكتار عام 2006، وعند تقدير معادلة الاتجاه الزمني العام نجد أنها قد أخذت اتجاها عاما متزايدا بمقدار سنوي بلغ 6.67 ألف هكتار، انظر المعادلة (2) بالجدول (3). إن التذبذب الحاصل في المساحات المزروعة من القمح أدى إلى تذبذب إنتاجية الهكتار خلال فترة الدراسة، حيث بلغت أقصى حد لها عام 2010 بنحو 0.97 طن للهكتار، في حين أدنى حد لها وصل 0.63 طن للهكتار عام 2005، وكانت الزيادة في إنتاجية الهكتار طفيفة جدا بمقدار سنوي بلغ 0.01 طن للهكتار عند تقدير الاتجاه الزمني العام كما بالمعادلة (3) في الجدول (3).

أما السعر المزرعي للقمح فقد أخذ في التناقص خلال الفترة 2000 - 2004، وهي الفترة التي سجل فيها أدنى قيمة وبلغت 104 دينار/ طن عام 2004، ومن ثم بدأ في الزيادة من عام 2005 حتى 2014، وكانت أعلى القيم في السنوات 2013، 2014 وبلغت 338.07 دينار/ طن. كما أوضحت البيانات أيضا أن الكميات المستهلكة من القمح أخذت اتجاها عاما متزايدا خلال فترة الدراسة، المعادلة (5)، وبمقدار سنوي بلغ 137.94 ألف طن بين حد أدنى بلغ 339.84 ألف طن عام 2003 وحد أعلى بلغ 2364.6 ألف طن عام 2014، وتتأثر الكميات المستهلكة كثيرا بالتغيرات الحادثة في أعداد السكان، فعلى الرغم من زيادة الإنتاج المحلي للقمح، إلا إن الزيادة السريعة في عدد السكان أدت إلى زيادة الاستهلاك المحلي منه بمعدلات أعلى بكثير من معدلات نمو الإنتاج المحلي، حيث تشير المعادلة (6) أن هناك تزايدا في عدد السكان بمقدار سنوي بلغ 65.56 ألف نسمة، بين حد أدنى بلغ 5355.75 ألف نسمة عام 2000، وحد أعلى بلغ 6204.11 ألف نسمة عام 2014، وهذا يقابله إزدياد كبير في الكميات المستهلكة من القمح.

جدول (1) تطور المتغيرات الاقتصادية المرتبطة بمحصول القمح في ليبيا خلال الفترة 2000 - 2014

عدد السكان ألف نسمة	كمية الاستهلاك ألف طن	السعر المزرعي للقمح دينار / طن	إنتاجية الهكتار طن/ هكتار	المساحة ألف هكتار	الإنتاج ألف طن	السنوات
5355.75	552.33	325.00	0.78	160.91	125	2000
5440.57	391.55	315.00	0.76	165.34	125	2001
5527.52	615.01	313.00	0.78	160.57	125	2002
5615.95	339.84	310.00	0.76	164.41	125	2003
5704.76	535.33	306.50	0.77	163.05	125	2004
5792.69	684.31	330.00	0.63	165.00	104	2005
5881.44	626.2	312.00	0.79	132.00	104	2006
5970.36	957.09	313.00	0.79	140.00	104	2007
6053.08	914.96	313.00	0.80	142.00	105	2008
6121.05	2020.81	313.00	0.80	133.00	166	2009
6169.14	1913.19	331.15	0.97	171.28	200	2010
6193.50	1032.05	333.46	0.93	215.69	200	2011
6198.26	1823.39	335.76	0.78	255.87	200	2012
6195.97	2063.53	338.07	0.78	256.24	200	2013
6204.11	2364.6	338.07	0.78	256.62	200	2014

المصدر: إحصائيات منظمة الأغذية والزراعة (FAO). <http://www.fao.org/faostat/ar/#data/QC>

وزارة الزراعة والثروة الحيوانية، نشرة أسعار المستهلك للمنتجات الزراعية أعداد متفرقة، ليبيا.

2 - تطور واردات القمح في ليبيا خلال الفترة 2000 - 2014

تعتبر ليبيا من الدول المستوردة للسلع الغذائية الاستراتيجية، وبالرغم من التذبذب الحاصل في كمية واردات القمح حسب بيانات الجدول (2)، إلا أنها إزدادت من 427

ألف طن في عام 2000 إلى 2164.60 ألف طن في عام 2014 أي بزيادة تقدر بأربعة أضعاف كمتوسط الفترة (2000 - 2014)، وبمقدار سنوي بلغ 130.79 ألف طن، بين حد أدنى بلغ 214.84 ألف طن عام 2003 وبقيمة 65.80 دينار للطن، وحد أقصى وصل إلى 2164.60 ألف طن عام 2014 بقيمة 135.10 ألف للطن، وهذه الزيادة في الواردات تؤثر سلباً على الميزان التجاري الليبي وبرامج التنمية الزراعية في ليبيا، وعند دراسة الاتجاه الزمني العام لاحظنا أن الزيادة السنوية في أعداد السكان تفوق الزيادة في الإنتاج المحلي للقمح، وبالتالي سوف تزداد كمية الواردات لتغطية الطلب المتزايد وهذا أدى إلى تزايد الفجوة الغذائية للقمح، انظر المعادلة (8)، وقد أوضحت دراسة قام بها (الدابة، 2016) بأن الإنتاج المحلي لا يغطي احتياجات السوق بالتالي فإن ليبيا تعتمد على استيراد القمح من الخارج حيث استوردت في عام 2010 نحو 657.761 ألف طن، لتلبية متطلبات السوق المحلي.

أما نسبة الاكتفاء الذاتي للقمح الليبي فقد تناقصت في الفترة (2000 - 2009)، ثم بدأت في الزيادة حتى عام 2013 وعاودت الانخفاض في عام 2014، حيث سجلت أعلى قيمة لها في الأعوام 2011، 2012، 2013 وبلغت 18 ٪ في حين أدنى قيمة لها كانت في الأعوام 2006، 2007، 2008، 2009 وبلغت 10 ٪ .

جدول (2) تطور كمية وقيمة واردات القمح في ليبيا خلال الفترة 2000 - 2014

نسبة الاكتفاء الذاتي	واردات القمح		السنوات
	سعر الاستيراد دينار/ طن	الكمية ألف طن	
14	19.00	427.33	2000
13	28.10	266.55	2001
13	61.00	490.01	2002
13	65.80	214.84	2003
13	72.10	410.33	2004
11	78.40	580.31	2005

نسبة الاكتفاء الذاتي	واردات القمح		السنوات
	سعر الاستيراد دينار/ طن	الكمية ألف طن	
10	84.70	522.20	2006
10	91.00	853.09	2007
10	97.30	809.96	2008
10	103.60	1854.81	2009
15	109.90	1713.19	2010
18	116.20	832.05	2011
18	122.50	1623.39	2012
18	128.80	1863.53	2013
17	135.10	2164.60	2014

المصدر: إحصائيات منظمة الأغذية والزراعة (FAO), <http://www.fao.org/faostat/ar/#data/QC>

جدول (3) معادلات الاتجاه الزمني العام للمتغيرات الاقتصادية المتعلقة بمحصول القمح

في ليبيا خلال الفترة 2000 - 2014

Test - F	معامل التحديد R ²	$\hat{y} = a + b\hat{x}$		رقم المعادلة	المتغير التابع \hat{y}
		\hat{a}	\hat{b}		
18.85293	0.59	90.05714 (6.021025)	7.142857 (4.341996)	1	الإنتاج المحلي للقمح
10.39573	0.44	125.4364 (6.668703)	6.670286 (3.224241)	2	المساحة المزروعة للقمح
2.048934	0.14	0.743333 (18.72416)	0.006250 (1.431410)	3	إنتاجية هكتار القمح

Test - F	معامل التحديد R ²	$\hat{y} = a + b \cdot x$		رقم المعادلة	المتغير التابع \hat{y}
		\hat{a}	\hat{b}		
10.29266	0.44	308.1292 (63.62203)	1.708929 (3.208217)	4	السعر المزرعي للقمح
42.88482	0.77	18.74076 (0.097853)	137.9423 (6.548650)	5	كمية الاستهلاك
201.1800	0.94	5370.475 (127.7943)	65.55839 (14.18379)	6	عدد السكان
4.835356	0.27	10.67619 (7.229747)	0.357143 (2.198943)	7	نسبة الاكتفاء الذاتي
41.22118	0.76	- 71.31638 (0.385016)	130.7995 (6.420372)	8	كمية واردات القمح
248.7878	0.95	27.49810 (6.353230)	7.508571 (15.77301)	9	سعر استيراد القمح

• المصدر: حسبت من البيانات الواردة بالجدول (1)، (2) باستخدام برنامج Eviews 6

■ ملاحظة: القيمة بين القوسين تشير إلى اختبار T

3 - العوامل الاقتصادية المؤثرة على كمية واردات القمح 2000 - 2014

يعتبر القمح محصول استراتيجي في ليبيا ويتم التركيز عليه لأنه أحد المؤشرات الاقتصادية للأمن الغذائي، وخاصة أن ليبيا من الدول المستوردة للقمح مما يمثل عبئاً على الميزان التجاري.

لذلك تبذل ليبيا جهود عديدة في محاولة لزيادة المساحة المزروعة والإنتاجية من هذا المحصول لتقليل حجم الفجوة القمحية وزيادة معدل الاكتفاء الذاتي منه، وقد تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتقدير أهم العوامل المؤثرة على كمية واردات القمح في ليبيا وإختيار أفضل النماذج الاقتصادية وفقاً للمنطق الاقتصادي والقياسي مستخدماً

برنامج Eviews 6، حيث تم افتراض أن كمية واردات القمح دالة لكل من (كمية الإنتاج. كمية الاستهلاك، السعر المحلي للقمح، سعر الاستيراد، عدد السكان) وأوضحت نتائج التقدير بعد استبعاد المتغيرات الاقتصادية غير المطابقة للمنطق الاقتصادي والإحصائي إن أفضل النماذج المتحصل عليها هو اللوغارتمي المزدوج وهو الأفضل في شرح كمية واردات القمح وإن أهم العوامل المؤثرة على كمية واردات القمح في الفترة 2000 - 2014 هما (سعر الاستيراد وعدد السكان)، حيث إن معامل سعر استيراد القمح كان سالب الإشارة، أي أن زيادة سعر الاستيراد بنسبة 1 % سوف يؤدي إلى انخفاض الكميات المستوردة بنسبة 0.10 % وهذا متوافق مع المنطق الاقتصادي. أما بالنسبة لمعامل متغير السكان فكان موجب الإشارة، مما يعني زيادة السكان بنسبة 1 % تؤدي إلى زيادة كمية واردات القمح بنسبة 16.98 % ، وذلك لأن الزيادة في السكان تؤدي إلى زيادة الطلب المحلي على السلعة مما يؤدي إلى اللجوء للاستيراد من الخارج لسد النقص في الإنتاج.

$$LY = - 140.4533 - 0.095395 LX_1 + 16.97942 LX_2$$

$$(7.823006) (3.046696 -) (7.481723 -)$$

$$R^2 = 0.86 F = 36.14710 D.W = 2.047$$

حيث:

Y كمية واردات القمح (ألف طن).

X_1 سعر استيراد القمح (دينار للطن).

X_2 عدد السكان (ألف نسمة).

ملاحظة: القيمة بين القوسين تشير إلى اختبار L ، T تعني اللوغارتم.

4 - التوقعات المستقبلية لكمية إنتاج وواردات القمح في ليبيا

باستخدام دوال السلاسل الزمنية تم التنبؤ بحجم الإنتاج المحلي وكمية الواردات لمحصول القمح في السنوات 2020، 2025، 2030 حيث أشارت النتائج المعروضة بالجدول (4)، والشكل (1) بأنه من المتوقع ان يزداد إنتاج القمح في المستقبل إلا إن هذه الزيادة طفيفة جدا مقارنة بالزيادة في كمية واردات القمح والتي سوف ترتفع بشكل كبير بسبب الزيادة السريعة في عدد السكان وبالتالي إلى زيادة الاستهلاك المحلي

للمقمح بمعدلات أعلى بكثير من معدلات نمو الإنتاج المحلي، وهذا بدوره أدى إلى تزايد الفجوة الغذائية للمقمح مما يجعل الدولة تلجأ للاستيراد من الخارج طالما هناك تزايد في الاستهلاك والسكان. وهذا ما أشارت له عدة دراسات حيث أشار (البيدي وحمودة، 2016) بأن الفجوة القمحية في ليبيا سوف تزداد من 1225 ألف طن عام 2017 إلى 1268 ألف طن عام 2022 بزيادة تقدر بنحو 3.5 % .

جدول (4) التنبؤ المستقبلي لكمية إنتاج وواردات القمح في ليبيا

التوقعات المستقبلية		السنوات
كمية الواردات ألف طن	كمية الإنتاج ألف طن	
2544,67362	232,90854	2020
3198,67112	268,622825	2025
3852,66862	304,33711	2030

المصدر: حسب من دوال السلاسل الزمنية بالجدول (3).

■ التوصيات

بناء على النتائج التي توصلت إليها الدراسة سوف نضع مجموعة من التوصيات التي قد تضيف ولو القليل في مجال الدراسات الاقتصادية المهمة بتقليل الاعتماد على الاستيراد والحد من تفاقم الفجوة الغذائية للمقمح وهي كالتالي: -

1 - محاولة العمل على زيادة المساحات المزروعة بالقمح أي التوسع الأفقي خاصة في الأراضي الجديدة (الصحراوية)، وتشجيع المستثمرين على الاستثمار في تلك الأراضي، والعمل على رفع إنتاجية الهكتار بها خاصة أن هذه الأراضي تكون منخفضة الخصوبة وعدم استقرار مياه الري فيها.

2 - تخفيض الواردات وذلك بتنمية الإنتاج المحلي عن طريق حزمة من السياسات الزراعية الملائمة، بما في ذلك سياسات تتعلق بدعم الأسعار وتقليل الفاقد من القمح المنتج والمستورد أثناء عمليات الجمع والنقل والحصاد والتخزين، والعمل على رفع الإنتاجية المحصولية عن طريق سياسة تعمل على توسيع الإنتاج. والعمل

على استنباط أصناف جديدة من القمح ذات إنتاجية عالية لهكتار والإكثار من هذه الأصناف الجديدة.

- 3 - ترشيد استهلاك القمح في محاولة لزيادة المعروض منه على سبيل المثال: خلط الدقيق بنسبة 25 ٪ من دقيق الذرة البيضاء لإنتاج رغيف الخبز، ولإنجاح التوجه للإنتاج الزراعي بالداخل يتطلب تدخل الدولة في توفير الدعم اللازم لقطاع الزراعة والمزارعين في شكل دعم فني (بحوث زراعية وإرشاد وخدمات زراعية أخرى) ودعم مادي من خلال دعم مستلزمات الإنتاج كالأسمدة والبذور المحسنة ودعم أسعار المنتجات الزراعية مثل الحبوب وغيرها.
- 4 - نظرا لاهمية هذا النوع من الدراسات في رسم السياسات المتعلقة بالإنتاج والاستيراد، نوصي بأهمية تطوير هذه الدراسات لتشمل سلعاً أكثر وتفصيل أدق من قبل الباحثين في هذا المجال.

المراجع

- الطاهر علي دابة - التغيرات السنوية والاتجاه العام لأسعار القمح والشعير في بلدية طرابلس خلال الفترة (2000 - 2010) - قسم الاقتصاد الزراعي - كلية الزراعة - جامعة طرابلس - المجلة الليبية للعلوم الزراعية - المجلد 21 - العددان (1 - 2) - 2016.
- إحصائيات منظمة الاغذية والزراعة (FAO) . <http://www.fao.org/faostat/ar/#data/QC>
- خالد رمضان البيدي - عبدالباسط محمد حمودة - التنبؤ بالفجوة لمحصول القمح باستخدام نموذج التمهيد الأسّي للفترة (2017 - 2022) - قسم الاقتصاد الزراعي - كلية الزراعة - جامعة طرابلس - قسم التوثيق والإحصاء - مركز بحوث التقنيات الحيوية - المجلة الليبية للعلوم الزراعية - المجلد (21): العددان (1 - 2) - ليبيا - 2016.
- زهرة صالح احميدة - نشوي عبد الحميد التطاوي - منيرة طه الحاذق - الحسين عبد اللطيف الصيفي - امکانات الاقتصادية المتوقعة لتحقيق الأمن الغذائي من القمح الليبي - قسم الاقتصاد وإدارة الأعمال الزراعية - كلية الزراعة - جامعة الاسكندرية - مجلة العلوم الزراعية المستدامة - مجلد 43 - عدد 4 - صص 205 - 211 - مصر - 2017.
- مصلحة الإحصاء والتعداد - إحصاءات الواردات الزراعية - 2016.
- مفتاح محمد بوزيد - دراسة اقتصادية لاستجابة عرض بعض محاصيل الحبوب في ليبيا - كلية الاقتصاد - جامعة عمر المختار - مجلة العلوم الاقتصادية والاجتماعية الزراعية - جامعة المنصورة - مجلد 3 - العدد 9 - مصر - 2012 .
- وزارة الزراعة والثروة الحيوانية - نشرة أسعار المستهلك للمنتجات الزراعية - أعداد متفرقة - ليبيا.